المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

الاتجاهات النظرية في تفسير الدستور

Theoretical Trends in Constitutional Interpretation

إعداد الباحثة/ رولا عبد المجيد بغدادي

محامية وباحثة في برنامج الدكتوراه في القانون الدستوري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان.

Email: rolla.bg1981@gmail.com

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث تحليلاً للاتجاهات النظرية الرئيسية لمناهج تفسير الدستور، عبر فرزها في مجموعتين، أولهما النظريات التقليدية والثاني النظريات غير التقليدية، إذ يحلل البحث الأسس النظرية لكل منها، وآليات عملها ونتائج تبنيها. تبرز النظرية الأصولية والنظرية النصوصية كنظريات تقليدية تتمسك بالوثيقة الدستورية كوثيقة جامدة غير قابلة للتأويل، عبر التمسك بمقصد واضعي الدستور كما في النظرية الأصولية أو بحرفية النص الدستوري كما في النظرية النصوصية، هذين المنهجين يحيلان عملية التفسير إلى عملية تقنية بحتة، قد لا تفي بالمتطلبات الواقعية لحسن سير عملية التفسير أو لانتظام الحياة الدستورية نفسها. تبرز بمقابلها نظرية الدستور الحي في تفسير الدستور والنظرية البراغماتية كنظريات غير تقليدية في التفسير، تنظران إلى الدستور كوثيقة حية. فنظرية الدستور الحي، تتعامل مع الدستور على أنه وثيقة ذات تطور مستمر ومتواصل، بحيث يجب تعديل المعنى وتكييفه بناء على القيم الحديثة المتطورة. بالمقابل، يركز النهج البراغماتي على العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور، إذ غالباً ما تنطوي الأساليب البراغماتية على قيام المحكمة بموازنة العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور ضد تفسير آخر. فالبراغماتية في تفسير الدستور تزن التكاليف المستقبلية وفوائد التفسير المجتمعية أو السياسية، وبالتالي اختيار التفسير الذي قد يؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة.

ويعمد البحث إلى ربط المنهج التفسيري بماهية الوثيقة الدستورية، ففي حين تتمسك النظريات التقليدية بالدستور كعقد اجتماعي يجب الالتزام بحرفيته بغض النظر عن الواقع الحالي، ومن ثم فإن أي عملية لتغيير ذلك يتطلب تعديل الدستور. ويخلص البحث، إلى خطورة المناهج التقليدية على تفسير الدستور، في اختزال عملية التفسير إلى عملية تقنية، لا تهتم بنتائج التفسير، على عكس نظريات التفسير غير التقليدية، التي تسمح بتطوير النص الدستوري، ودفع الحياة السياسية والدستورية نحو الأمام.

الكلمات المفتاحية: نظرية العقد الاجتماعي، النظرية الأصولية، النظرية النصوصية، تفسير الدستور، الدستور الحي، النظرية البراغماتية

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

Theoretical Trends in Constitutional Interpretation

Abstract:

This research provides an analysis of the main theoretical trends in constitutional interpretation methodologies by categorizing them into two groups: traditional theories and non-traditional theories. It examines the theoretical foundations of each, their mechanisms of operation, and the outcomes of their adoption. Traditional theories such as originalism and textualism uphold the constitution as a rigid, non-interpretable document, either by adhering to the intent of the constitution's framers as in originalism, or by literal interpretation of the constitutional text as in textualism. These methodologies reduce the process of interpretation to a purely technical exercise, which may not meet the practical requirements for effective interpretation or the smooth functioning of constitutional life.

In contrast, non-traditional theories like living constitutionalism and pragmatism view the constitution as a living document. Living constitutionalism treats the constitution as a continuously evolving document, necessitating the adaptation and modification of its meaning based on contemporary values and developments. Conversely, the pragmatic approach focuses on the potential practical consequences of constitutional interpretation, often involving a balancing act by the court between the prospective costs and societal or political benefits of various interpretations. The research aims to link interpretive methodologies with the nature of the constitutional document. While traditional theories regard the constitution as a social contract requiring strict adherence regardless of current realities, non-traditional theories embrace the concept of a living constitution, aligning interpretation processes with social, political, and economic developments to achieve the original purpose of the constitution. The research concludes by highlighting the dangers of traditional methodologies in constitutional interpretation, which reduce the interpretive process to a technicality devoid of consideration for its outcomes. Conversely, non-traditional interpretive theories allow for the evolution of the constitutional text, driving political and constitutional life forward.

Keywords: Social Contract Theory, Originalist Theory, Textualist Theory, Constitutional Interpretation, Living Constitution, Pragmatic Theory.

1. المقدمة

تعد عملية تفسير الدستور أمر لا بد منه وضروري للقاعدة الدستورية قبل تطبيقها على الحالات الواقعية، إذ قد تكون ألفاظ النص الدستوري أو بعض عباراته تنطوي على لبس أو غموض، فيأتي دور التفسير لإزالة هذا اللبس أو ذلك الغموض.

ورد التفسير في اللغة بمعان عديدة كلها تدور حول معنى الكشف والبيان أو الإيضاح والتبيين، كما يطرح معنى التفسير على أنه التأويل، أي كشف المراد.

في حين أن بعض المعاجم تفرق بين التفسير والتأويل على اعتبار أن معنى تفسير اللفظ هو إيضاح معناه وبيان مضمونه، والتأويل هو تقدير الكلام.

أي أن الفرق بين التفسير والتأويل لغة هو أن التفسير إيضاح معنى اللفظ، والتأويل هو سوقه إلى ما يؤول اليه. وفي اصطلاح الأصوليين التفسير هو تبيين المراد من الكلام على سبيل القطع، أما التأويل فإنه تبيين المراد من الكلام على سبيل الظن (الشرقاوي، 1984، ص 178).

أما بالنسبة لتفسير النصوص الدستورية فهو يهدف إلى تحقيق أمرين: أولهما إزالة الغموض والخلاف في حكم القواعد الدستورية المستفادة من مصادرها الرسمية، وثانيهما: الاجتهاد في سد الفراغ في القواعد الدستورية لمواجهة ما تكشف عنه من فرضيات ووقائع.

ففي هذه الحالة يتعين النظر في غاية النص التي تتمثل في المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون فالرابطة بين تفسير النصوص وتطبيقها لا يمكن فصلها عن بعضها.

وتفسير القاعدة الدستورية تفسيراً سليماً هو الخطوة الأولى نحو تطبيقها على الوقائع التي تحكمها تطبيقاً صحيحاً ("وسائل تفسير نصوص الدستور - دراسة مقارنة"، 2017).

لكن ما الذي يحدد كيفية التفسير السليم لنصوص الدستور، فهناك نظريات تؤكد على ضرورة التقيد بالمعنى الحرفي أو الضمني لما أراده واضعو الدستور عند تصديقه.

بالمقابل هناك نظريات قانونية أخرى تناقش إذا ما كان تفسير الدستور بشكل صحيح أو جيد يعني الالتزام بما أراده واضعوا الدستور وتجاهل التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي، بمعنى آخر هل التقيد بما أراده واضعو الدستور قبل فترة زمنية قد تمتد إلى عقود هو طريقة صحيحة لتفسير الدستور؟

ومع تشكيك تلك النظريات بهذه القاعدة تطرح آلية جديدة لتفسير الدستور تسمح بتأويله وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم الوقت الراهن أو وفقاً لغايات يعد تحقيقها أمراً أولى بالرعاية من الالتزام بما أراده واضعوا الدستور.

بشكل عام يشكل هذان الرأيان الإطار العام الذي تقوم عليه نظريات تفسير الدستور، وبالتالي يمكن تصنيف تلك النظريات على اختلافاتها الفرعية إلى نظريات تقليدية تقدس منطوق نص الوثيقة الدستورية، بالمقابل هناك نظريات تطورية غير تقليدية تقيم وزناً للحالة التطورية والتراكمية للقانون الدستوري وبالتالي تتحدث عن دستور حي.

1.1. إشكالية البحث:

لا تزال مسألة تفسير الدستور تخضع لنقاش نظري واسع بين موافق ومعارض لهذه النظريات.

لكن هذه النظريات لا تتعلق فقط بعملية تفسير الدستور، بل إنها بالمحصلة تتجاوز عملية تفسير الدستور لتبني إطارها العام وفقاً للآلية التي تعرف بها الدستور نفسه.

وبالتالي فإن القواعد التي تطرحها تلك النظريات تؤدي إلى إنتاج وثيقة دستورية مطابقة تماماً لفرضية النظرية عن الدستور أيضاً وليس فقط عن عملية تفسير الدستور بحد ذاتها.

لذلك يستند هذا البحث على سؤال رئيسي يتناول تأثر الوثيقة الدستورية بنظريات تفسير الدستور؟

وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية عبر المجموعة التالية من الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر النظريات التقليدية على مفهوم الوثيقة الدستورية؟
2. ما هو مفهوم الأصوليين للدستور؟
3. ما هو مفهوم النصوصيين للدستور؟
4. كيف تتأثر الوثيقة الدستورية بتبني أحد النظريات غير التقليدية في تفسير الدستور؟
5. ما هو رأي نظرية الدستور الحي بالوثيقة الدستورية؟
6. كيف تقيم البراغماتية الوثيقة الدستورية؟

سيتم بحث هذه الإشكالية عبر المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك عبر مطلبين يتناول أولهما النظريات التي تتبنى الدستور كعقد اجتماعي في حين يتناول المطلب الثاني النظريات غير التقليدية في تفسير الدستور والتي تتبنى نظرية الدستور الحي.

2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة نظريات تفسير الدستور الأساسية وتحليل رؤيتها للوثيقة الدستورية، وأثر كل ذلك على عملية تفسير الدستور نفسها والنتائج المختلفة لهذه العملية وفقاً للمنهج المتبع.

3.1. أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في تقديم فهم مختلف لمسألة تفسير الدستور عن طريق مناقشة النظريات الأساسية وربط رؤية هذه النظريات برؤيتها لتعريف الوثيقة الدستورية نفسها.

وربط نتائج التفسير مع المنهج المعتمد بالتفسير، وتقديم تصور عن عملية التفسير التي تستطيع إعادة الحياة إلى النصوص الدستورية الجامدة والراسخة في خضم تطور متسارع للعصر الذي نعيش فيه.

2. الدراسات السابقة:

1. د. وليد محمد الشناوي، (2013): دور مقدمات الدساتير في التفسير الدستوري (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

تقدم هذه دراسة تحليل للوضع القانوني لمقدمات الدساتير في دول القانون العرفي غير المكتوب ودول القانون المدني، وتلقي الضوء على اتجاه حديث في القانون الدستوري المقارن يتمثل في الاستخدام المتزايد لمقدمات الدساتير في القضاء الدستوري وفي التصميم الدستوري. كما يقدم، دراسة نظرية للمقدمات الدستورية ويحدد وظائفها. وفي سبيل بلوغ هذه الغاية، تم بيان أن مقدمة الدستور الأمريكي بقيت أكثر الأقسام النظرية الدستورية الأمريكية محلاً للإهمال. وبعد ذلك، يقدم هذا البحث تصوراً للوضع القانوني لمقدمات الدساتير: المقدمة الرمزية، والمقدمة التفسيرية، والمقدمة الموضوعية.

2. د. جابر محمد حجي، (2015): تفسير النصوص في القضاء الدستوري "دراسة في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية"

تبحث هذه الدراسة في عملية التفسير التي تقوم بها المحكمة الدستورية العليا لاستخلاص معنى القاعدة القانونية، على اعتبار أنها عملية مزدوجة تجريها في محورين أولهما يتعلق بالنص التشريعي المطعون فيه لاستخلاص معنى القاعدة القانونية التي يحتويها. وثانيهما يتعلق بالنصوص الدستورية لبيان المبدأ الدستوري الذي أحاطه المشرع التأسيسي بالحماية، وصولاً إلى بيان مدى توافق النص التشريعي مع المبادئ الدستورية من عدمه. وتحديد حكم القاعدة القانونية التي يتضمنها النص القانوني، وبيان المعنى المراد منها، خطوة سابقة على تطبيقها على الحالة الواقعية، موضوع المنازعة المطروحة على القاضي، وفي مجال القضاء الدستوري، فإن القضية الأهم التي يتعين تناولها بمزيد من الدراسة هي كيفية تفسير الجهة القائمة لنصوص الدستور، أثناء ممارسة الاختصاص المنوط بها في رقابة دستورية القوانين واللوائح، والنظر في طريقة استخلاصها للقاعدة القانونية من النص الذي يعبر عنها، تمهيداً لإعمال مبدأ الشرعية الدستورية بتحديد مدى اتفاق القاعدة التشريعية مع القاعدة الدستورية، ومن ثم الفصل في ما إذا كان النص التشريعي مطابقا أو غير مطابق للدستور.

3. ، د. رشيد المدور (218): تأويل الدستور، دراسة تطبيقية في اجتهادات القضاء الدستوري المغربي، منشور في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، 2018.

حللت هذه الدراسة مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح، وتحدثت عن الإطار الدستوري الذي يحدد ضوابط التأويل وشروطه وضمانات التأويل العادل، المتمثلة في الاستقلالية والحيادية، والكفاءة والتجربة والنزاهة، والمصداقية والتوازن، وعمدت إلى عرض ممارسة نموذجية للتأويل الديمقراطي للدستور كما جسدها المجلس الدستوري المغربي، وتقديم سبعة أمثلة تطبيقية لهذه الممارسة، تمثل أبرز اجتهادات هذا المجلس في ضوء الدستور، وهي في عمومها، تظهر أن التأويل الذي مارسه المجلس المذكور، فضلا عن كونه واجب التطبيق لتحقيق العدالة في أجلى صورها، فإنه يمارسه ويطبقه على الوقائع المعروضة عليه، ليس فقط كمنهج لفهم نصوص الدستور فهما سليما، وإنما أيضا كمنهج للنظر في مآلات تطبيقها والتبصر بنتائج هذا التطبيق من خلال تحليله للوقائع المختلفة وتبيين عناصرها وظروفها وملابساتها ومعرفة الفروق الدقيقة بينها، وهو في كل ذلك، يروم تحقيق المصلحة والعدل والإنصاف.

4. د. بهاء الدين مسعود خويرة، (2023): ظاهرة الملائمة السياسية في عملية تفسير النصوص الدستورية دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية.

تُقدم الدراسة قراءة فلسفية تأصيلية، تبحث وفق منهج تحليلي نقدي معمّق طبيعة الإشكالات المرافقة لاختصاص المحاكم الدستورية بتفسير النصوص الدستورية، وذلك من خلال البحث عن أساس اختصاص القضاء الدستوري بتفسير النصوص الدستورية، ومناقشة مدى تأثير ظاهرة الملاءمة السياسية على توجهات القضاء الدستوري؛ ليُصار إلى إطلاق بعض الأفكار لناحية ضبط عملية تفسير النصوص الدستورية، وهي موضوعات تتمحور ضمن إشكالية رئيسة تتمثل في ممارسة القضاء الدستوري أدواراً تتضمن خروجاً عن الدور القضائي الأصيل لناحية الذهاب لممارسة أعمال سياسية؛ انطلاقاً من أنّ القاضي الدستوري سيجد نفسه مضطراً للبحث في ملاءمة الدستور للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهو ما يُمثّل اعتداءً على السلطة التأسيسية الأصيلة المختصة بوضع الدستور، بما يتضمن إحلال إرادة القاضي محل إرادة المشرّع الدستوري ذاته.

وفي الختام أوصت الدراسة بإيجاد صيغة دستورية محددة ومنضبطة تضفي الموضوعية والعقلانية على قرارات تفسير الدستور؛ لنصل في المستقبل إلى دسترة هاتين الميزتين في هذا المجال الدقيق والحساس، وذلك من خلال وضع حدود لسلطات الحكومة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمبدأ الفصل بين السلطات، وترسيخ سيادة القانون، وحماية الحقوق الأساسية.

3. الإطار النظري

المطلب الأول: الاتجاهات في تفسير الدستور كعقد اجتماعي

تتنوع النظريات التي تتناول مسألة تفسير الدستور، ويمكن تصنيفها وفقاً لأصالتها وثباتها أو وفقاً لمرونتها وقدرتها على التطور، فالنظريات التقليدية تتبنى الأصالة والثبات، وهي ليست بمرونة ولا قابلية تطور النظريات غير التقليدية في التفسير.

وبالنسبة للنظريات التقليدية تعد أبرز نظريتين هما النظرية الأصولية والنظرية النصوصية.

وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين النظريتين فإن جوهر النظريتين واحد وخصوصاً بالنسبة للآلية التي تتعامل بها كلا النظريتين مع الوثيقة الدستورية فهما تلتزمان بمفهوم الدستور كعقد اجتماعي، دون النظر إلى أبعد من ذلك، كما سنتبين في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: النظرية الأصولية في التفسير

الأصولية عبارة عن مصطلح يتم استخدامه لتفسير الدستور عن طريق معرفة معاني الكلمات وقت كتابتها. ويعد البحث عن مقصد واضعي الدستور عبر تلك الكلمات أحد صور الأصولية. وبالتالي يجهد مفسرو الدستور على معرفة مقاصد وأهداف واضعي الدستور وقت كتابة الدستور عند محاولة تفسير الدستور وتطبيق معانيه على قضايا حالية أو مستقبلية.

وتقدم الأصولية طريقة جديدة يطلق عليها الأصولية الجديدة والتي تهدف إلى معرفة المعنى العام الذي قصده واضعو الدستور حينها لتفسير كلمات الدستور. ويقصد بالمعنى العام للكلمات عند وضع الدستور أي ما الذي كان يفهمه الناس من هذه الكلمات عند وضع الدستور (Ross et al., 2014, pp: 29, 39).

ويرى الأصوليون أن إغفال المعنى التاريخي للدستور يتيح للقضاة والمفسرين إضافة قيمهم الخاصة للدستور بحرية كاملة ومن ثم تقديمها على أنها قيم الدستور.

بالتالي فإن هذه النظرية تؤكد على أن معرفة ما قصده الدستور في وقت صياغته وإقراره هو السبيل الوحيد لمعرفة ما الذي يقصده في الوقت الراهن.

ويرى الباحثين أن للأصولية جوانبها الايجابية والتي يجب ألا نغفل عنها، فهي:

1. تقلل من احتمال أن يسحب القضاة غير المنتخبين زمام السلطة من الممثلين المنتخبين.
2. الأصالة على المدى الطويل تحافظ بشكل أفضل على سلطة المحكمة.
3. عدم الأصالة يتيح مجالاً كبيراً للقضاة لفرض قيمهم الذاتية والنخبوية، وبالتالي يحتاج القضاة إلى معايير محايدة وموضوعية لاتخاذ قرارات مشروعة.
4. ترك الأمر للناس لتعديل دستورهم عند الضرورة يعزز النقاش العام الجاد حول الحكومة وحدود صلاحياتها.
5. تحترم الأصالة بشكل أفضل فكرة الدستور كعقد ملزم.

6. تفرض الأصولية في كثير من الأحيان على الهيئات التشريعية إعادة النظر وربما إلغاء أو تعديل قوانينها السيئة، بدلاً من تركها للمحاكم للتخلص منها (Robert Post, 1990, p15).

يقول القاضي روبرت بورك مدافعاً عن الأصولية: "إذا كان الدستور قانوناً، فمن المفترض أن يكون معناه، مثله مثل كل القوانين الأخرى، هو المعنى الذي فهمه المشرعون. إذا كان الدستور قانوناً، فمن المفترض، مثله مثل كل القوانين الأخرى، أن يكون قصد المشرعين ملزماً للقضاة بقدر ما هو ملزم للهيئات التشريعية والتنفيذية، وهذا يعني بالطبع أن القاضي، بغض النظر عن المحكمة التي يجلس فيها يجب ألا يخلق أبداً حقوقاً دستورية جديدة أو أن يدمر القديمة، وفي أي وقت يفعل ذلك، فإنه لا ينتهك فقط حدود سلطته الخاصة، ولكن أيضاً ينتهك حقوق المشرع والشعب" (Murrill, 2018, p7).

يجادل مؤيدو الأصولية بكل أنواعها أن هذا هو المنهج الوحيد الذي يحافظ على مقاصد وقيم واضعي الدستور والمصادقين عليه.

ويعتبر مؤيدو هذه النظرية أنها تحمي هذه المقاصد من ناحية أنها ملزمة عقدياً بناء على النظرية التي تعرف الدستور كعقد اجتماعي.

ومن ثم إن عملية تغيير تلك المقاصد يجب ألا تتم عبر تفسير الدستور، بل عبر إتباع الإجراءات الدستورية المعتمدة لتعديل الدستور والمنصوص عليها في الدستور (Murrill, 2018, p. 35).

إذا فالأصولية تنطلق بشكل أساسي من تعريف الدستور كعقد اجتماعي وبالتالي هو وثيقة مقدسة يجب أن يخضع تعديلها أو الغائها إلى موافقة أصحاب الشرعية الذين تخولهم الوثيقة الدستورية نفسها تلك الصلاحية، وبناء على ارتباطها بنظرية العقد الاجتماعي لا يمكن أن تقبل الأصولية بأي نوع من أنواع التفسير الذي قد ينال من قدسية الوثيقة الدستورية.

لكن أليست الأصولية في معنى من معانيها تصر على جعل الدستور وثيقة عمياء لناحية انعدام المرونة، وبالتالي يكون واضعوا الدستور والذين أرسوا قيمه قبل أعوام أو أجيال مضت هم المتحكمين بالوقت الراهن بدون أي اعتبار لأي تطورات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية قد طرأت.

وإذا كانت الأصولية تعنى بالتوصل إلى مقصد واضعي الدستور عند إقراره، فإن نظرية تقليدية أخرى قد تكون أكثر محافظة من سابقتها تعنى بالتقيد بالنص الحرفي الوارد في الدستور وفق ما سيرد في الفرع التالي.

الفرع الثاني: المدرسة النصوصية في تفسير الدستور

تلتبس وتتشابك النصوصية أحياناً مع الأصولية، ويتم تعريف النصوصية أحياناً بالأصولية الدلالية. إلا أن هاتين الطريقتين في تفسير الدستور تنطويان على اختلافات مهمة بينهما.

إذ يرى النصوصيون أن نص _ كلمات_ الدستور هو ما يجب أن يتم تفسيره وليس أفكار أو معتقدات واضعيه. ويعتبرون أنه يجب على المحاكم ألا تبحث عما وراء النص الدستوري.

بل عليها أن تتعامل مع الكلمات على أنها تعبير عما أراد واضعوا الدستور تحقيقه، وعما يريدون إيصاله، بغض النظر عما كان يدور في ذهنهم فهو أمر غير ذي صلة، بل وغير معلوم.

يناقش الباحثون أن هذا المنهج يشبه طريقة تفسير التشريعات دون الاهتمام بما كان في ذهن المشرعين (Ross et al., 2014, p. 32).

تعتبر قواعد وقوانين التفسير لدى النصوصيين مناسبة وكافية غالباً لتفسير كلمات الدستور وأحكامه، طالما أن المصادر التاريخية الأصلية للمعاني يتم الرجوع اليها، والمقتصرة فقط على القواميس القانونية والأطروحات والمصادر القانونية الأخرى التي استخدمت وقت وضع الدستور. يدعم النصوصيون منهجهم، بنفس منطق الأصوليين على اعتبار أن عدم الالتزام بالمعنى الضيق للعبارة يفتح المجال أمام استنسابية القضاء.

إذ أن النصوصية تعطي وزناً أولياً لنص الدستور وهيكله، وغالباً ما يشكك كتاب النصوص في قدرة القضاة على تحديد النية الجماعية (Solum, 2019, p.1250).

يعتقد النصيون عادة أن هناك معنى موضوعي للنص، وهم لا يستفسرون عادة عن الأسئلة المتعلقة بقصد واضعي الدستور أو المصدقين عليه وذلك عند استنباط المعنى من النص.

كما أن النصوصية عموماً لا تهتم بالنتائج العملية لقرار ما؛ بدلا من ذلك، يثير قلقهم توجه المحكمة نحو تفسير النص الدستوري بحرية (Robert Post, 1990, p.18).

يعتمد القضاة في كثير من الأحيان على النصوصية بالاقتران مع الأساليب الدستورية الأخرى في التفسير. إذ تنظر المحكمة غالباً إلى النص أولاً قبل التفكير بأساليب أخرى للتفسير لحل الغموض في النص أو للإجابة على الأسئلة الأساسية في القانون الدستوري غير الوارد في النص.

ومن أبرز الامثلة على ذلك أن محكمة أميركية قررت أن التعديل الثامن يحظر على الحكومة إلغاء جنسية مواطن أمريكي كعقوبة. عند تحديد العقوبة _ التي لم تتضمن إساءة المعاملة الجسدية _ والتي تنتهك الدستور، نظرت المحكمة لأول مرة لفترة وجيزة إلى نص التعديل، مع الإشارة إلى أن النطاق الدقيق لعبارة عقوبة قاسية وغير عادية في التعديل الثامن لم يكن مفصلاً من قبل المحكمة.

لكن المحكمة التفت إلى أساليب أخرى في التفسير مثل التفكير الأخلاقي والممارسات التاريخية (Robert Post, 1990, p.25). إلا أن مؤيدو النصية يشيرون إلى بساطة وشفافية النهج الذي يرتكزون عليه بالأخذ بالمعنى الموضوعي بحياد بدون السماح للسياسة أو الإيديولوجيا بالتأثير.

كما يعتبر مؤيدو النصوصية أنها تمنع القضاة من الفصل في القضايا وفقاً لرؤيتهم الشخصية أو آرائهم السياسية، مما يؤدي إلى مزيد من القدرة على التنبؤ في الأحكام. إضافة إلى أنهم يؤمنون أن النصية تعزز القيم الديمقراطية لأنها تتمسك بكلمات الدستور التي اعتمدها الناس على عكس ما يفكر فيه القضاة أو يؤمنون به.

أما معارضو الاعتماد الصارم فقط على النص في تفسير الدستور يشيرون إلى أنه يمكن للقضاة وغيرهم من المترجمين الفوريين أن ينسبوا معاني مختلفة إلى نص الدستور وفقاً لخلفياتهم.

كما أن النصوصية لا تستطيع معالجة مشكلة النصوص العامة أو أن تجيب على الأسئلة الدستورية الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يقول المعارضون أن القضاة يجب أن يأخذوا في اعتبارهم القيم التي لم يتم تحديدها على وجه الخصوص في النص، كتلك القائمة على القيم الأخلاقية، المنطق، النتائج العملية، العلاقات الهيكلية، أو اعتبارات أخرى.

ثم أنهم يرون أن هذه النظرية تلزم المحكمة وواضعي السياسات والناس بمعاني نصية قد لا تكون واضحة لطول الفترة الزمنية التي مرت عليها.

وبرغم ذلك يرى النصوصيين أن آليتهم في تفسير الدستور ضرورية لضمان الحفاظ على الحقوق والضمانات الدستورية الأساسية (COAN, 2017, p.104). وربما يصح هذا الدفع من قبل النصوصيين فيما لو افترضنا أن الحقوق والضمانات الدستورية الأساسية هي ثابت غير متغير.

وبالتالي نجد أن النصوصية كسابقتها الأصولية تنطلق من النظر إلى الوثيقة الدستورية على أنها وثيقة ثابتة غير مرنة لا يمكن موائمتها مع الواقع إلا عبر الطرق الدستورية للإلغاء أو التعديل.

لكن هذا التوجه التقليدي في تفسير النصوص الدستورية لم يستطع الصمود وحده في مسار تطور المبادئ الدستورية وآليات حماية الدستور والحقوق والضمانات الدستورية.

بل إنه وأمام التحديات السياسية والقانونية التي قد تواجهها المحاكم الدستورية في العالم، يشكل التمسك بالمناهج التقليدية لتفسير الدستور عقبة أمام قيام المحكمة الدستورية بدورها في حماية العملية الديمقراطية ودفعها نحو الأمام.

إن الحالات التي يكتفي فيها القضاء الدستوري في ممارسة مهماته ضمن الحد الأدنى كثيرة، على سبيل المثال فإن المجلس الدستوري في السنغال من خلال العديد من قراراته تبنى المنهج النصي، فحدد صلاحياته ذاتياً ضمن النص ولم يكن مستعداً للنظر في القضايا المطروحة عليه إلا في إطار الالتزام الحرفي في النص، ما جعله يتخلى طوعاً عن سلطته في تفسير الدستور وعن واجبه في فرض احترام النص الدستوري[1].

ذلك أثار أسئلة وجيهة تتعلق بمدى مرونة النص الدستوري وأهمية موائمته مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافةً إلى بث روح الحياة فيه طالما أن عملية تعديله قد تكون عملية صعبة أو معقدة أو قد يترتب عليها نتائج لا يمكن تداركها.

كل هذه المسائل طرحت للنقاش القانوني وكان أولى الحلول المطروحة هو التفكير بآليات تفسير تسمح بتطوير الوثيقة الدستورية وتحافظ على مرونتها.

وقد طرحت العديد من النظريات في هذا السياق لكن أبرزها على الإطلاق هي نظرية الدستور الحي والبراغماتية، ويرى بعض الباحثين أن البراغماتية هي جزء من نظرية الدستور الحي، في حين يفصل باحثون آخرون الفرضيتين إلى نظريتين مستقلتين (Solum, 2019, p.1266).

يبين المطلب التالي الفرضيات الأساسية لكلا النظريتين والفروقات الجوهرية بينهما.

المطلب الثاني: الاتجاهات التفسيرية المبنية على أن الدستور وثيقة حية

تعد عملية تفسير الدستور من العمليات الضرورية عند تطبيقه، ولمدة كبيرة من الزمن سيطرت فكرة أن عملية تفسير الدستور هي عملية بسيطة تحكمها قواعد متفق عليها.

بدا لاحقاً أن هذه الطريقة التي ينظر فيها إلى عملية تفسير الدستور غير مجدية، كما أنها تتجاهل العديد من الأسئلة الدستورية الجدية التي تطرحها الممارسة ومرور الزمن وتغير المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية مع بقاء الوثيقة الدستورية على حالها دون تغيير وربما يكون دستور الولايات المتحدة الأميركية أبرز مثال على ذلك.

[1] الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس، تفسير الدستور وأثره على المنظومة الدستورية، عصام سليمان، ص 38 و39، موجود على الرابط الالكتروني www.cc.gov.lb

هذه الحاجة طرحت حلولاً ابتكارية على هذا الصعيد وعلى رأسها نظرية الدستور الحي والتي تبتعد عن التعامل مع الوثيقة الدستورية على أنها نصوص مقدسة لا يمكن تفسيرها إلا ضمن إطارها التاريخي الذي قد يصل إلى مئات السنين.

لكن هذه الحاجة لم تطرح نظرية واحدة، بل عدة نظريات يفضل الكثير من الباحثين وضعهم جميعاً تحت عنوان التفسير الحي في حين أن باحثين آخرين يميزون بينهم.

وفي حين أن أغلب النظريات فعلاً يمكن أن تندرج تحت (نظرية التفسير الحي)، إلا أن نظرية (التفسير البراغماتي) تبرز بدورها لأهميتها ولفروقات _قد تنتج عند التطبيق_ بينها وبين نظرية التفسير الحي.

لذا يستعرض الفرعين التاليين كلا النظريتين والمفهوم الذي تتبنيانه للوثيقة الدستورية.

الفرع الأول: الدستور الحي كاتجاه تفسيري غير تقليدي

يعرف هذا المنهج بالتفسير التطوري إذ أنه يتعامل مع الدستور على أنه وثيقة ذات تطور مستمر ومتواصل، بحيث يجب تعديل المعنى وتكييفه بناء على القيم الحديثة المتطورة.

أحياناً يتم تعريف هذه القيم كما هي مضمنة في القانون الدولي أو كانعكاس للممارسة العملية الشائعة وما يرتبط بها من توجهات قضائية في العالم وغالباً ما يتم تعريفها في إطار سلوكيات المجتمع.

تنطلق نظرية الدستور الحي من النص الدستوري كما هو الحال عند الأصوليين والنصوصيين لكنهم يتساءلون عن ماذا تعنيه الكلمات في الوقت الحاضر.

ويتم التعامل مع سلطة الشعب في الوقت الحاضر بدلاً من الماضي، ويتم التعامل مع سلطة الشعب المعاصر كما لو أنها لها أفضلية على سلطة أولئك الذين وضعوا الدستور.

وهم يجادلون بأن كل من الأصولية والنصوصية تقيدان الأحياء برغبات الأموات وتنتجان قيم قد تكون مهينة للقيم الحالية، إذ تنظر الدستورية الحية إلى الأصولية كما لو أنها ترغب بالتمسك بآراء الماضي وأنها تستخدم الدستور لترسيخ القيم المحافظة (Ross et al., 2014, p. 36).

تنظر هذه النظرية إلى الدستور على أنه وثيقة حية، إذ أن هذا النوع من التفسير يسمح للنص الدستوري بالتطور لتلبية الظروف المتغيرة في المجتمع، والسعي للإصلاح من خلال استراتيجيات التقاضي التي تجعل التطور محورياً في القضاء.

وعرفت الدستورية الحية بأنها نطاق الحق الدستوري الذي يحدده إلى حد كبير القضاء بناء على تصورات للأخلاق الاجتماعية الحالية.

أي أنها تتضمن القيم والقيم المعاصرة في الفهم القضائي للدستور، وهي آلية تكيفية تستجيب للتغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال التفسيرات القضائية المعدلة للنص المركزي. ويرى باحثون أنها قد لا تكون محددة بشكل جيد إلا عن طريق التباين مع الأصالة (نويجي، 2018، ص. 15).

أولئك الذين يروجون لنظرية الدستور الحي يجادلون بأن الدستور يجب أن يكون قادراً على التكيف مع الاحتياجات والمواقف الحالية وأن المعنى الثابت للمبادئ الدستورية قد تغير منذ الصياغة الأصلية.

وبعبارة أخرى، فإن الدستور لا يملك معنى ثابت واحد، ولكن هو مستند ديناميكي يمكن أن يتغير مع مرور الوقت. ويبنى الهجوم السياسي على الدستورية الحية بوصفها فلسفة مثيرة للقلق إذ أنها تسمح للقضاة والمحاكم بتقييم حقوق المواطنين الدستورية وامتيازاتهم ("Selected Theories of Constitutional Interpretation", 2011, p.11).

يناقش مؤيدو نظرية الدستور الحي أن الذين وضعوا الدستور صاغوه في لغة عامة تاركين للأجيال القادمة مهمة موائمة هذه اللغة مع أوضاع تتغير باضطراد في الجماعة التي تعايشها، وهذه اللغة العامة هي التي تتحقق بها المرونة الكافية التي يواجه بها القاضي الدستوري صور من النزاع لم يكن الدستور قد توقعها.

ومن هنا فإن تفسير نصوص الدستور ينبع من كون كتابة الدستور كأي نشاط بشري قد يكون موضع نقص ومحل قصور. على أنه يجب النظر إلى نصوص الدستور عند تفسيرها كوحدة عضوية متكاملة بحيث لا يفسر أي منها بمعزل عن النصوص الأخرى، بل يجب أن يكون تفسيراً متوائماً معها حتى يفهم مدلول تلك النصوص فهماً يقيم بينها التوازن وينأى بها عن التعارض.

لذا فإن الوسائل الفنية لتفسير نصوص الدستور التي ينبغي على المحكمة أن تتبعها إما أن تكون ذاتية متعلقة بالنص الدستوري نفسه، الأمر الذي يستدعي تفسيره تفسيراً لفظياً أو منطقياً، وقد تكون هذه الوسائل خارجة عن النص الدستوري، كما أن للاعتبارات العملية دوراً مهماً في تفسير نصوص الدستور (النهري، 2003، ص. 15).

وادراكاً لأهمية التفسير الدستوري، ذهب البعض إلى أنه إذا كان الدستور يتطور من خلال تعديل أحكامه، وكذلك عن طريق العمل، وبوثائق إعلان الحقوق، وبما تقرر في المؤتمرات الدستورية، إلا أن جهة الرقابة على الشرعية الدستورية هي التي عليها أن تغير بصورة رئيسية – وعن طريق أحكامها – ملامح الدستور، فلا تتحفظ في مجال تفسيرها لقواعده، بل تعيد بناءها بقدر الضرورة التي تواجهها، بما يصون الحياة الدستورية (المر، 2003، ص. 8).

وقد ذهب بعض الفقه لبيان أهمية دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير نصوص الدستور بأنه لا أحد ينكر الحاجة إلى تفسير نصوص الدستور، ولا أن التفسير يختلف عن التعديل، ولكن من التعميم بمكان القول بعد ذلك أنه لا توجد سلطة مختصة بتفسير الدستور، وأن الدستور لن يفسر ذاته بذاته.

فمن الأهمية بمكان ونحن نتحدث عن التفسير، أن نفرق بين اختصاص جهة بإصدار تفسير ملزم، وبين التفسير الذي تتولاه المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها، والذي ينصرف إلى المشكلة المطروحة أمامها فهذا التفسير الأخير ينصرف إلى كافة القواعد القانونية بما فيها الدستور (فكري، 2001، ص: 314، 315).

وبالرغم من التجديد والتطوير الذي تنطوي عليه نظرية الدستور الحي لكنها لا تقدم أجوبة شافية على الكثير من المسائل الجوهرية مثل: على الرغم من أن فكرة الدستور كعقد اجتماعي هي جزء من ماهية هذه الوثيقة، كيف يمكن للتفسير الحي أن يحافظ على هذا النهج؟ وذلك على افتراض أن نظرية الدستور الحي تأخذ نظرية الدستور كعقد اجتماعي، فمن الواضح أن هذه النظرية تنظر إلى الدستور كوثيقة مرنة ومتطورة بشكل متواصل، لكن موقفها من نظرية العقد الاجتماعي غير واضح وبالتالي من غير الواضح كيف يمكن أن تحقق مرونة الوثيقة الدستورية وتطورها ومع ذلك أن تحقق الاستقرار بالحد الادنى الذي يجب أن يتحقق بالوثيقة الدستورية وبالتالي استقرار الحياة الدستورية في البلاد.

وبالمقابل تنهض نظرية أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهي أيضاً تشكل إجابة عن تساؤلات وحاجة فعلية وراهنة لتطوير عملية تفسير الدستور وهي النظرية البراغماتية، سنستعرض أهم معالمها في الفرع التالي.

الفرع الثاني: البراغماتية كمنهج تفسير غير تقليدي

على النقيض من النصية وبعض النهج الأصيلة للتفسير الدستوري، والتي تركز بشكل عام على كلمات الدستور كما فهمتها مجموعة معينة من الناس، يركز النهج البراغماتي على العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور.

وهذا يعني أن الأساليب البراغماتية غالباً ما تنطوي على قيام المحكمة بموازنة العواقب العملية المحتملة لتفسير للدستور ضد تفسير آخر.

فالبراغماتية في تفسير الدستور تزن التكاليف المستقبلية وفوائد التفسير المجتمعية أو السياسية، وبالتالي اختيار التفسير الذي قد يؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة (Ross et al., 2014, p. 33).

على سبيل المثال، في قضية الولايات المتحدة ضد ليون، رأت الأغلبية أن التعديل الرابع لا يتطلب بالضرورة من المحكمة أن تستبعد الأدلة التي تم الحصول عليها، نتيجة لذلك تم الاعتماد على حسن نية تطبيق القانون في تقدير مشروعية أمر تفتيش صادر بشكل غير صحيح وبذلك يكون الأغلبية قد اتخذوا منهجاً براغماتي إذ اعتبرت المحكمة أن استبعاد الأدلة من شأنه أن يؤدي إلى تكاليف اجتماعية كبيرة من خلال تقويض قدرة نظام العدالة الجنائية للحصول على إدانات المتهمين المذنبين وذلك ما يتفوق على الفوائد الهامشية أو غير الموجودة (Coan, 2017, p. 110).

إلا أن قضية أخرى أيضاً في الولايات المتحدة الأميركية قد فتحت جدلاً واسعاً في هذا السياق، إذ نظرت المحكمة فيما إذا كان للكونغرس السلطة بسن قانون التزام مدني يجيز لوزارة العدل الاستمرار باحتجاز مرتكبي الجرائم الجنسية الذين قضوا بالفعل عقوباتهم الجنائية لكنهم كانوا يعتبرون مرضى عقليين أو خطيرين جنسياً.

وبالفعل فإن المحكمة قضت بأن الكونغرس يستطيع سن ذلك القانون بموجب مجموعة من سلطاته الدستورية الضمنية، من بين أمور أخرى، سن تشريع للجرائم الجنائية، وينص على سجن المجرمين، وتنظيم السجون والسجناء.

لكن النص الدستوري الذي فسرته المحكمة ينص على أن للكونغرس سلطة سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لتنفيذها (Robert Post, 1990, p. 23). هذا القرار الذي اعتبر أن الكونغرس يمتلك سلطة سن قانون الالتزام المدني قد استند في المقام الأول على المخاوف العملية حول الضرر المحتمل للمجتمع بإطلاق الجناة الخطرين، وقد رأت المحكمة أن الالتزام المدني يمثل وسيلة عقلانية لتنفيذ سلطات الكونغرس الضمنية المتعلقة بالعدالة الجنائية.

باستخدام نوع آخر من النهج العملي، قد تنظر المحكمة في الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء في تقرير مسألة القانون الدستوري، إذ قد يلاحظ القاضي الفضائل السلبية برفضه الحكم على القضايا الدستورية في القضية عن طريق الالتزام ببعض المذاهب، بما في ذلك تلك التي بموجبها سيحكم القاضي في الفصل في المسائل السياسية أو الدستورية وتجنب الانخراط في كثير من الأحيان في الخلافات العامة، والحفاظ على المؤسسية المحكمة عاصمة للحالات الرئيسية وإعطاء مساحة أكبر للفروع الديمقراطية لمعالجة هذه القضية والوصول إلى التساؤلات حول معنى الدستور (Murrill, 2018, p.10).

يوضح قرار المحكمة في قضية Baker v. Carr135 تطبيق هذا النوع الثاني من البراغماتية.

في هذه الحالة، ناقش القاضي وليام برينان، الذي كان يكتب للأغلبية، القاضي المعارض فيليكس فرانكفورتر حول ما إذا كانت المحكمة هي الفاعل المناسب لمراجعة دستورية تقسيم الدولة للناخبين بين الدوائر التشريعية، أو ما إذا كان يجب أن يكون لدى المدعين سعي للحصول على تعويضات من المجلس التشريعي للولاية. خلص القاضي برينان إلى أن قرارات تقسيم الدولة تعتبر قضايا قابلة للمقاضاة بشكل صحيح وبالتالي إمكانية حصول أولئك المتضررين من سوء التصرف على تعويض من العملية السياسية التي انحرفت ضد هؤلاء المدعين.

أولئك الذين يدعمون البراغماتية في التفسير الدستوري يجادلون بأن مثل هذا النهج يأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالمسألة القانونية من قبل المحكمة، وبالتالي يسمح هذا النهج للمحكمة بإصدار قرارات تعكس القيم المعاصرة.

وذلك ما تفترضه البراغماتية بدقة وهو أن الوثيقة الدستورية قابلة للتكيف مع الظروف الاجتماعية المتغيرة (Ross et al., 2014, p. 36).

بينما يزعم منتقدو البراغماتية أن النظر في التكاليف والفوائد يسمح للسياسة بالتدخل في صنع القرار القضائي بدون داعي، إذ يجادلون بأن القضاة ليسوا سياسيين، بدلا من ذلك، دور القاضي هو أن يقول ما هو القانون وليس ما ينبغي أن يكون.

بالإضافة إلى ذلك، بعض المعارضين للبراغماتية في تفسير الدستور يجادلون أنه عندما تلاحظ المحكمة الفضائل السلبية من خلال الفصل بالقضية على أساس الاختصاص القضائي، فإنه فشل للمحكمة في أداء واجبها في البت في أسئلة مهمة حول الحقوق الدستورية (Murrill, 2018, p.10).

بناء على ذلك يتضح أن مفهوم الدستور الحي أو الوثيقة الدستورية المرنة القابلة للتطور وفق الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الوطني هو أساس تقييم النظرية البراغماتية للوثيقة الدستورية وهي تلتقي بذلك مع نظرية الدستور الحي في التفسير وإن اختلفتا في تقدير المصالح أو القيم الأولى بالرعاية.

4. الخاتمة

على الرغم من أن الأصل في النص الدستوري أن يكون واضح الدلالة ولا يحتمل التأويل، إلا أن ظروف صياغة الدساتير ووجود العديد من الأولويات التي يتبناها كل دستور والواقع العملي يفرضون الكثير من التعقيد الذي لا يحتمله النص الدستوري.

من ذلك تكتسب عملية تفسير الدساتير أهميتها، وخير دليل على هذه الأهمية وتعقيد هذه العملية وخطورة آثارها ظهور العديد من النظريات التي تحكمها، ومنها نظريات متناقضة.

إن تطور عملية تفسير الدستور يبرز إطارين عامين نظريين يمكن أن يحكما هذه العملية، بين إطار تقليدي وإطار غير تقليدي.

وفي حين ينطوي كل إطار نظري منهما على مجموعة كبيرة من القواعد المتناقضة مع الإطار الآخر، يمكن تمييز تناقض فعلي في تقدير ماهية ومفهوم الوثيقة الدستورية ذاتها بالنسبة لكل إطار نظري أو مجموعة من النظريات.

في حين تقوم النظريات التقليدية على احترام ارادة واضعي الدستور سواء عن طريق الأخذ بالنص بحرفيه أو استنتاج المعنى المقصود فإن كلا النظريتين تنظران إلى الوثيقة الدستورية بوصفها وثيقة مقدسة غير قابلة للتوسع بالتفسير وإلا قد يعد ذلك تعديلاً للوثيقة.

بالمقابل تقوم النظريات غير التقليدية على أن الدستور مادة حية قابلة للتطور والموائمة مع الوقت الراهن، وحبسها في سياقها التاريخي هو قتل للوثيقة، سواء أكان المعنى المقصود هو ما يحيلنا إلى الوقت الراهن أو كانت النتيجة المرجوة هي الفيصل في تفسير القاعدة الدستورية.

بالتالي فإن الاختلافات بين النظريات الدستورية لا تشمل تباين في الآليات والقواعد التي يجب أن تبنى عليها عملية التفسير فقط، بل تتعداها إلى ماهية الدستور نفسه.

على سبيل المثال ما موقف مؤيدو نظرية الدستور الحي من مفهوم الدستور كعقد اجتماعي مثلاً؟ وهذا التساؤل ليس تساؤل فرعي، بل هو تساؤل جوهري يمكن أن يحل مشكلات كبيرة تحملها كل نظريات تفسير الدستور ولا تقدم حلولاً لها مثل: جمود الدستور لدى النظريات التقليدية واللا استقرار الذي يهدد الوثيقة الدستورية بما تتضمنه من حقوق وضمانات لدى النظريات غير التقليدية.

5. النتائج

على اختلاف نظريات تفسير الدستور، يمكن تبويبها ضمن اتجاهين أساسيين، هما النظريات التقليدية والنظريات غير التقليدية.

تمثل النظريتين الأصولية والنصوصية أبرز النظريات التقليدية لتفسير الدستور، وفي تمسك هاتين النظريتين بالوثيقة الدستورية على اعتبار أنها عقد اجتماعي، فإنهما يجعلان من عملية التفسير عملية تقنية بحتة لا تنظر إلى الهدف من الدستور أو إلى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والتي تحكم الحياة البشرية اليوم.

بالمقابل، تمثل نظرية الدستور الحي التفسيرية والنظرية البراغماتية أبرز الاتجاهات النظرية غير التقليدية في تفسير الدستور، وبرغم عدم وضوح موقفهم من الدستور كعقد اجتماعي فإنهما، تفسران الدستور في ضوء الهدف المتوخى منه وفي ضوء التطورات المحيطة بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذلك هما يمثلان تطوراً ملحوظاً في عملية تفسير الدستور، كما أنهما تعيدان الحياة إلى النصوص الدستورية القديمة والجامدة.

6. التوصيات

1. قد يؤدي التمسك الصارم والغالب للنظريات التقليدية في تفسير الدستور إلى تحويل عملية التفسير إلى عملية تقنية بحتة لا تهتم بالنتائج التي تبنى عليها مهما كانت سيئة.
2. يمكن أن يدلل التمسك الصارم بالنظريات التقليدية في التفسير على انكفاء المؤسسة التي تقوم بالتفسير، واختزال دورها إلى حدوده الدنيا، وأحياناً التقصير في أداء دورها الدستوري.
3. إن إعادة الحياة للنصوص الدستورية الجامدة، وتفعيلها نحو تطوير الحياة السياسية والدستورية في بلد ما يتطلب تبني مناهج غير تقليدية في التفسير.
4. إن تبني المناهج غير التقليدية في تفسير الدستور يتطلب تحديد ووضوح الهدف الأساسي من الدستور نفسه، ووضع إطار واضح لهذه العملية، كي لا يكون هناك أي انحرافات في عملية التفسير.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية:

1. الشرقاوي، جميل. (1984). دروس في أصول القانون، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. بدون، وسائل تفسير نصوص الدستور (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 2017، العدد الرابع.
3. الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس.
4. نويجي، محمد فوزي. (2008). التفسير المنشئ للقاضي الدستوري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. النهري، جدي مدحت. (2003). تفسير النصوص الدستورية في القضاء الدستوري، دراسة مقارنة، مكتبة الميلاد الجديد، المنصورة.
6. المر، عوض. (2003). الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينيه جان ديبوي للقانون والتنمية، القاهرة.
7. فكري، فتحي. (2001). القانون الدستوري، الكتاب الأول، المبادئ الدستورية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.
8. الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس.

2.7. المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Stephen Ross, Helen Irving, Heinz Klug, (2014). Comparative Constitutional Law: A Contextual Approach, Approaches Constitutional Interpretations: A Brief Survey, LexisNexis School Publishing.
2. Post, Robert. (1990). Theories of Constitutional Interpretation, University of California Press, California, p. 15, 18, 23.
3. Murrill, Brandon J. (2018). Modes of Constitutional Interpretation, Congressional Research Service, US.
4. Solum, Lawrence B. (2019). originalism versus living constitutionalism: the conceptual structure of the great debate, Lawrence B. Solum, US.
5. Coan, Andrew (2017). Living constitutional theory, Duke Law journal online, Arizona, June.
6. (Name redacted), Selected Theories of Constitutional Interpretation, Congressional Research Service, 2011, US.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.2